

## العلاقات الأوروبية - المغربية بعد عام ٢٠٠١: تعاون بلا شراكة

عبد اللطيف بوروبي (\*)

أستاذ محاضر، ورئيس المجلس العلمي في جامعة قسنطينة ٣،  
كلية العلوم السياسية - الجزائر.

### مقدمة

تفسر العلاقات الأوروبية - المغربية بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وفق مقارنة تنموية جديدة من حيث المنطلقات والأهداف، تقوم على البحث عن التنمية المستدامة والحكم الرشيد بمنظور اقتصادي للطرفين، وبتعدّي الطرح من أن الأقطار المغربية الثلاثة (الجزائر، وتونس، والمغرب) إرث استعماري للدول الاستعمارية الأوروبية (فرنسا)، إلى بروز استراتيجيات أخرى بديلة بشركاء جدد، مع استمرار التعامل مع الطرف التقليدي، من منطلق تعظيم البدائل لصانع القرار السياسي في هذه الأقطار، والمرتبطة بوجود أمريكي وصيني في المنطقة، وتوجه نحو الاعتماد على الدول الأفريقية في ما بينها في ظلّ مجموعة مبادرات للتنمية والنهضة للألفية الثالثة. تفسر هذه المقاربة التنموية الجديدة في ظل أسلوب تطوري بنائي ومركب من مختلف المواضيع التي تحدّدها، والأساليب المنهجية التي تفسرها، حيث الحاجة إلى مراجعة المنظور المهيمن والمفسر لطبيعة العلاقات الأوروبية - المغربية في المرحلة الدولية الراهنة، وبالبحث عن الأطر الكفيلة التي تمكّننا من فك العلاقة المشروطة بين الاتحاد الأوروبي والأقطار المغربية الثلاثة القائمة على إصلاح سياسي، واقتصادي، واستقرار أمني، مشروط بمساعدات مالية وتقنية أكثر من قبل الاتحاد الأوروبي، والتي أثبت فشلها كاستراتيجية.

نحن في هذه الدراسة نسعى في ظل عملية حسابية تفاضلية للبدائل لصانع القرار السياسي في الضفتين من منطلق فائز + فائز، إلى التطرق إلى المزايا ورصد المعوقات في هذه العلاقات المستمرة بحكم الجوار النظام الإقليمي الواحد، والعمل على تعظيم البدائل عوض قتلها في العلاقات القائمة بين الطرفين.

١ - أهمية الدراسة: تكمن أهمية دراسة العلاقات الأوروبية - المغربية من أننا لسنا سياسيين، ولا صنّاع قرار في رسم السياسة العامة للأقطار المغربية الثلاثة أو في الاتحاد

الأوروبي ككتلة، حيث يغلب على دراستنا النقاش النظري، فقد نساهم بتعقيبات، وإضافات، واستراتيجيات جديدة، بإبراز بدائل جديدة ترتبط بالمقاربة التنموية المرجوة بين الطرفين، والتي تقوم على علاقات قائمة على تقاطع المصالح من باب تعظيم البدائل لصانع القرار في الضفتين، وتجاوز المشاكل من خلال تقديم حلول والوصول إلى استراتيجيا مشتركة تتعدى التعاون إلى شراكة واندماج، وقد تكون هناك عضوية في الاتحاد.

**٢ - منهجية الدراسة:** يقوم البناء العضوي للدراسة على ثلاثة أسس نظرية هي عبارة عن مقاربات تفسيرية متعددة الاختصاصات، فالأساس النظري الأول مرتبط بالتأصيل المفاهيمي لطبيعة العلاقات الأورو - المغربية، والأساس الثاني مرتبط بمزايا ومجالات التعاون، مع ذكر المشاكل والحلول. أما الأساس النظري الثالث، فهو مستقبل العلاقات، ويشكل لنا، في ظل تحليل تطوري مركب، الإطار النظري والتطبيقي للدراسة، المقاربة التفسيرية الجديدة المقترحة.

**٣ - فرضية الدراسة:** إننا نسعى إلى إثبات العلاقة بين المتغير المستقل والمتمثل بالاتحاد الأوروبي، والمتغير التابع والمتمثل بالأقطار المغربية من حيث التعاملات البيئية. فالطرف الأوروبي ينظر إلى الطرف المغربي على أنه مصدر تهديد وخطر، أما بالنسبة إلى الأقطار المغربية في ظل الفشل في الإصلاحات الداخلية، فثمة حاجة إلى إصلاحات خارجية من الطرف الأقوى والأقرب، حيث تركيبة هذه الفرضية هي إجابة مؤقتة عن إشكالية الدراسة، إذ إن سلوك الطرف الضعيف هو ردّ فعل على سلوك الطرف القوي.

**٤ - مبدأ الشرطية كفلسفة للبحث في العلاقات الأورو - مغربية:** إن تطور أسلوب دراسة العلاقات الدولية يتجاوز الطرح التقليدي الذي مفاده أن الدولة هي الفاعل الأساسي والوحيد، وأن مصالحها تقتضي التصرف دائماً بالبحث عن المصلحة الوطنية بالقوة تجاه الوحدات السياسية الأخرى في ظل ندرة في الموارد الأولية، إلى طرح مغاير يقوم على التركيز على الجانب التعاوني في ظل هذه التفاعلات الدولية، والمتمثل بدراسة حالة العلاقات الأورو - المغربية. فالضرورة تقتضي تحديد المقاربات التفسيرية الممكنة والمتاحة في دراستنا التي من خلالها يمكن فهم هذه العلاقات بتحديد مميزات هذه العلاقات، وكذا مجالاتها، إضافة إلى التعرض للمعوقات والمشاكل التي تهددها ومحاولة طرح حلول لها.

يقوم التحول في دراسة مستويات تحليل العلاقات الدولية من المستوى التقليدي الذي كانت تسيطر فيه الدول على جلّ التفاعلات الدولية، إلى مستويات من التفاعل فوق قومية، أو عبر حكومية تحدّد بفواعل تتعدى الدول، ومن ذلك المنظمات الدولية والإقليمية، والشركات المتعددة الجنسيات. فمن الضروري الاعتماد على النظام الإقليمي كوحدة تحليل، باعتبار أن الامتداد الجغرافي والجوار عامل محدّد في بلورة هذه العلاقات. ففي دراسة مختلف المراحل التاريخية التي مرت بها هذه العلاقات الأورو - المغربية، وفق عقلانية زمنية بتحديد مختلف التطورات والخصائص التي ميّزت كل مرحلة، وذلك وفق تسلسل تاريخي من مرحلة الحوار شمال - جنوب، إلى مرحلة التعاون الأورو - متوسطي، وصولاً إلى المرحلة التي تعرف بالشراكة، حيث التركيز

على البعد الجغرافي لهذه العلاقات، نجد أنها تضم وحدات سياسية من إقليم جغرافي واحد (نظام إقليمي مشترك)، باعتبار أن القرب الجغرافي يجعل من مزايا الشراكة أكبر من اللاشراكة.

إن وجود مقارنة تفسيرية تقليدية، وأخرى جديدة، يزيد من تعقّد هيكل النظام الإقليمي المتوسطي بسبب تنوّع وتعدد الفواعل على الساحة الدولية، في ظل طرح قائم أثبت عجز الدولة عن تحقيق الأمن والسلم والتنمية المستدامة، وأسهم في بروز وتمكين فواعل جديدة في العلاقات الدولية، من منظمات، ومؤسسات دولية، كما هو الحال بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، من النجاح في تفعيل علاقات تعاونية. فالتراجع التدريجي لسيطرة مفهوم القوة العسكرية والأيدولوجية لصالح القوة الاقتصادية، جعل من التفكير في عدم وجود دولة أساس أي توجّه نظري جديد في تحليل العلاقات الأورو - المغربية.

٥ - اختيار التحليل السلوكي في العلاقات الدولية كمدخل تفسيري إلى الدراسة: تعتبر المقاربة السلوكية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ مرجعية لفهم المدخل المرتبط بالبحث عن حلول للمشاكل الدولية، بعيداً من هيمنة سلوك الدولة في العلاقات الدولية، والتي جاءت في نظريات التكامل والاندماج بمختلف تصوّراتها، وفي دراسة حالات الشراكة الناجحة والمتمثلة بالاتحاد الأوروبي، لكن طبيعة العلوم الاجتماعية تطرح دائماً إشكالات في دقة المفاهيم والمصطلحات، وهذا ما يواجهنا في تحديد طبيعة دراستنا للعلاقات الأورو - المغربية، إذ من الصعب الجزم في طبيعتها من دون تحديد جوهر كل مفهوم ومدلوله، وما إذا كانت هذه الأخيرة تعاوناً أم تكاملاً أم تبعية، أم شراكة، وبالتالي فمن الضروري التحقق في طبيعة المفهوم الذي يمكن خلاله فعلاً تفسير محتوى هذه العلاقات.

## أولاً: تحديد المقاربة المفاهيمية للعلاقات الأوروبية - المغربية في المرحلة الدولية الراهنة

يعتبر وجود علاقات بين طرفين يحاولان أن يبلورا نوعاً من العلاقات التنموية في ما بينهما من حيث الأهداف المرجوة غاية دراستنا، لكن في المقابل هناك غياب للإجماع حول تحديد طبيعة هذه العلاقات: هل هي تعاون، أم تكامل، أم تبعية، أم اعتماد متبادل، أم فوق قومية، أم شراكة؟ فثمة حاجة إلى التأسيس المفاهيمي لفهم وتفسير طبيعة العلاقات.

إن عملية مراجعة ماهية كل مفهوم والدلالة التي تحدده وفق نسق إيبستيمولوجي مرتبطة بالمدلول وتركيبته، ليس في إطار مجرد، وإنما من خلال عملية إسقاطية تفسيرية، حيث ربط المفهوم بالعلاقات الأوروبية - المغربية، والدلالة التي تحدده من خلال شكل العلاقات وأنماطها المختلفة.

١ - مفهوم التعاون: يعتبر التعاون تبادل مساعدة، ولا يهدف إلى خلق مؤسسات دائمة، وهو ذو طبيعة مؤقتة، أهدافه مجردة وغير مشتركة. فهو عبارة عن مشاركة في العديد من النشاطات بين دول ذات مستوى إنمائي متفاوت.

٢ - **مفهوم التكامل:** يشكّل التكامل أحد الموضوعات المهمة في العلاقات الدولية باعتباره انقلاباً فكرياً على الفكر الواقعي في العلاقات الدولية الذي يقوم على اللاتعاون، وكحلّ لإشكالية الأمن، وعلى مواجهة النزاعات. إن ما يميّز التكامل هو أنه عملية تقارب مرحلية يهدف إلى بناء أجهزة ومؤسسات دائمة، كما أنه يقوم على خلق شخصية قانونية، وعلى وجود أهداف مشتركة. فالفرق بين مفهوم التعاون والتكامل، يتجلى من حيث طبيعة الأهداف، وكذا من خلال البناء المؤسسي. إن ماهية مفهوم التعاون في هذه العلاقات هو مرحلة متطورة من بروز مفهوم التكامل والاندماج بين الضفتين.

٣ - **مفهوم التبعية:** يعرف على أنه اعتماد متبادل غير متكافئ، لا يهدف إلى خلق مؤسسات أو أجهزة دائمة. كما أنه لا يقوم على وجود مصالح مشتركة، فهو حالة من خلالها يبقى اقتصاد عدد من الدول مشروطاً بتطور وتوسع دولة أخرى.

٤ - **مفهوم الاعتماد المتبادل:** يمثل مجموعة من التفاعلات في ما بين الدول والفواعل الدولية الأخرى من منظمات دولية، وذلك على مستوى عال، وما يميّزه هو وجود الأهداف المشتركة، وهو يقوم على خلق مؤسسات دائمة، ولا يؤدي إلى خلق شخصية قانونية.

٥ - **مفهوم الشراكة:** يقوم مفهوم «الشراكة» على المساهمة بنصيب، فهي طريقة للحصول على منافع مشتركة، وأنها نظام مشاركة بين الأطراف اجتماعياً، واقتصادياً، وسياسياً، تقوم على وجود أجهزة دائمة ومصالح مشتركة بين الفواعل الدولية.

نستنتج مما سبق ما يلي أن مدلول كل مفهوم يقوم على:

التعاون	التكامل	التبعية	الاعتماد المتبادل	الشراكة
- مصلحة وأهداف غير مشتركة. مؤقت، غير دائم.	- خلق كيان جديد بخلق شخصية قانونية. تحقيق أهداف مشتركة.	- لا توجد مصلحة ولا أهداف مشتركة. لا تؤدي إلى خلق شخصية قانونية ولا مؤسسات جديدة.	- أهداف ومصلحة مشتركة. لا يؤدي إلى خلق شخصية قانونية.	- التكافؤ والتوازن مصلحة دائمة ومشاركة مؤسسات دائمة بخلق شخصية قانونية.

جاءت العلاقة الأنطولوجية في تحديد ماهية البناء المفاهيمي المحدد للعلاقات الأورو - المغاربية من خلال التركيز على ماهية فوق قومية كمدلول، وكأساس لفلسفة البحث.

يعبّر مفهوم «فوق قومية» عن الانتقال الحاصل على مستوى دراسة العلاقات الدولية، حيث لم يعد الحديث عن علاقات بين وحدات تمثلها الدول فحسب، وإنما اتسعت تلك العلاقات لتضم

أنواعاً أخرى من الفواعل الدولية<sup>(١)</sup>. فنتيجة للتطور الهائل في المجال التكنولوجي، وفي مجال النقل والاتصال، وكذا تبادل السلع، جعلت القطاعات العامة والخاصة تتشابه.

إن ربط المفهوم بتطوره التاريخي، يجعلنا نتساءل عن طبيعة العلاقات الأورو - المغاربية، وفق هذا التأصيل المفاهيمي السابق، حيث نفترض أن الغاية منها هي الوصول إلى مرحلة الشراكة القائمة على سوق حرة للسلع والخدمات، ورفع القيود الجمركية بين الاتحاد الأوروبي والأقطار المغاربية الثلاثة، ونحاول مراجعتها، هل هي فعلاً كذلك، أم أن طبيعة العلاقات هي غير ذلك، ويكون ذلك من خلال نشأتها وتطورها؟

إن الجزم بأن العلاقات الأورو - المغاربية تهدف إلى الشراكة، لكن منذ عام ٢٠٠٤ في ظل سياسة الجوار الأوروبية الجديدة، يعتبر مفهوم «الشراكة» مع الجوار، المتعلق بالصفة الجنوبية للمتوسط، قائماً على اندماج وشراكة بلا عضوية، وبالتالي فهي مجرد تعاون.

## ثانياً: تشكيل الاتحاد الأوروبي ومجالات التعاون

إن دراسة التطور التاريخي للعلاقات الأورو - المغاربية بين اتحاد ودول يكون عبر منهجية أساسها «تحليل بين إقليمي» (Inter Regional Analysis) باعتبار أن البحر المتوسط هو القاسم المشترك بين الضفتين يفسر بطريقتين تاريخيتين، هما أن العلاقات هي واحدة ولم تتغير، أو أن هناك مراحل وفترات زمنية مختلفة من حيث المنطلقات والنتائج. ونحن نتبنى الطرح الثاني، وهو أن هناك مراحل مختلفة، وهي:

✱ المرحلة ١: مرحلة المساعدات (١٩٥٧ - ١٩٦٣).

✱ المرحلة ٢: حوار شمال - جنوب (١٩٦٣ - ١٩٩٥).

✱ المرحلة ٣: مرحلة الشراكة من عام ١٩٩٥ حتى الآن.

إن البناء العضوي للدراسة القائم على العلاقة التفاعلية بين المقاربة التفسيرية التنموية الجديدة والعملية الحسابية للبدايل، تفهم في ظل ثلاثة أسس في ما بينها، تشكل لنا جوهر التحليل في العلاقات الأوروبية - المغاربية.

يعتبر تشكيل السوق الأوروبية المشتركة منذ عام ١٩٥٧، والاتحاد الأوروبي منذ معاهدة ماستريخت عام ١٩٩٢، بظهور فاعل فوق قومي يتعدى الدول، أهم حدث في العلاقات الدولية في الستين سنة الأخيرة، فهو نقلة نوعية كبيرة في تفسيرها ودراساتها ب بروز نقاشات نظرية جديدة، حيث أصبح التعاون هو الأساس والصراع هو الاستثناء (أهمية المقاربة السلوكية منذ عام ١٩٤٥ وتفسيراتها المختلفة للتعاون الدولي بين مختلف الفواعل الدولية). فظهور هذا الفاعل

(١) Christian Reus-Smit, «Constructivism,» in: Scott Burchill [et al.], *Theories of International Relations* (New York: Palgrave Macmillan, 2001), pp. 209-233.

الجديد ساهم في بلورة فكرة التكامل والاندماج، وتغيير بعض المسلّمات التي تعتبر أن القوة والمصلحة ليستا أساس التعاون في العلاقات الدولية بين الدول، وأن إمكانية التعاون والشراكة بين الوحدات السياسية يمكن أن تكون بطابع سلمي تعاوني، فكيف يتعامل الاتحاد الأوروبي مع دول الجوار المتمثلة بالأقطار المغربية؟

- إن النجاح في قطاع معيّن يؤدي إلى الانتشار والنجاح في القطاعات الأخرى، حيث يعتبر «الانتشار» مفهوماً أساسياً في التكامل والاندماج.

- أن العلاقات الأورو - المغربية تتضمن عدة مزايا سياسية، وثقافية، وأمنية، واقتصادية، وتختلف إلا في الجانب المؤسسي (للكل جانب من جوانب العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب العربي أساس نظري)، حيث يقوم هذا الأساس النظري بتحديد المزايا والمشاكل مع تقديم الحلول من خلال نقاش نظري.

## ١ - مزايا التعاون الأورو - مغربي

جاءت العلاقات الأورو - مغربية وفق علاقات مبنية على أهداف غير مشتركة، فمجالات التعاون متشابهة تسعى إلى تحقيق التنمية لكلا الطرفين. ففي المجال الاقتصادي، إن الهدف من الشراكة كغاية هو إنشاء منطقة للتبادل الحرّ مع كل من تونس منذ عام ١٩٩٥، والمغرب منذ عام ١٩٩٥، والجزائر منذ عام ٢٠٠٢، حيث تكون هناك في عام ٢٠٢٠ مع هذه الأخيرة سوق حرّة مشتركة، مثلاً.

(دخلت اتفاقية الشراكة الأوربية - الجزائرية حيّز التنفيذ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، مع ميلاد اتحاد من أجل المتوسط منذ عام ٢٠٠٧ كاستراتيجية جديدة للتنمية المشتركة، فجاءت الاستراتيجية الأوربية مبنية على اتفاقات الشراكة وسياسات الجوار، مع تفعيل برنامجي المساعدات لكل من المبدأ الأول (١٩٩٥ - ١٩٩٩) بحوالى ١٦٤ مليون يورو، والمبدأ الثاني (٢٠٠٠ - ٢٠٠٦) بحوالى ٣٢٨ مليون يورو اللذين هما برنامجان للمساعدات المالية والتقنية إلى أقطار جنوب المتوسط، بهدف تدعيم الاستقرار السياسي والأمني، وخلق منطقة للتبادل الحرّ).

أما في الميدان السياسي والأمني (المقاربة الأمنية)، فيعتبر أمن المنطقة أمناً مشتركاً، من خلال طرح آليات للتعاون جديدة لدول الجوار بعيدة من طرح فكرة العضوية<sup>(٢)</sup>. فالنمو الاقتصادي في الأقطار المغربية يرتبط بتطور العلاقات مع السوق الأوروبية التي تجاورهم، والمزايا التي تترتب على تقسيم العمل بين جنوب والبحر الأبيض المتوسط وشماله، بحيث تظلّ الدول الأوروبية الشريك الاقتصادي المتميّز بحكم عوامل الارتباط بين الطرفين، حيث إن تدعيم التعاون الاقتصادي بين الطرفين جاء بعقد اتفاقيات مباشرة عديدة، ساعدت على ذلك عدة عوامل، منها:

Andreas Marchetti, «The European Neighbourhood Policy: Foreign Policy at Eu's Periphery», (٢) Zei Discussion Paper; C 158 (2006), p. 16, <<http://aei.pitt.edu/6830/>>.

أ - **الموقع الجغرافي:** يعتبر الموقع الجغرافي (الجوار) وسهولة الاتصال لقرب المسافة بين الدول من بين العوامل الحساسة في العلاقات الأورو - المغربية، حيث إن كل طرف يحتاج إلى الآخر، إذ إن هناك إقليمين تجمعهما ضفتا البحر الأبيض المتوسط (حوالي ١٥ كلم بين المغرب وإسبانيا).

ب - **العامل الثقافي:** جاء التأثير الذي تمارسه الدول الأوروبية على الأقطار المغربية منذ مرحلة الاستعمار، حيث إن غالبية أقطار المغرب العربي هي مستعمرات أوروبية، وتملك ثقافة أوروبية ثانية. فجّل النخبة المغربية الحاكمة التي تهيكّل مجتمعاتها مثقفة ثقافة أوروبية (خاصة فرنسية). كما يمكن القول إن عدة جوانب اجتماعية ثقافية تساعد في تدعيم العلاقات الأورو - المغربية تتمثل بتأثير الجانبين الاجتماعي والثقافي في دول الاتحاد الأوروبي في العمالة المهاجرة إليها من أقطار المغرب العربي، حيث تمثل هذه أحد عوامل التقارب بين دول المنشأ، وتؤثر في نمو الدول الأوروبية. وتمثل البيئة الاجتماعية السائدة في أقطار المغرب العربي، كذلك، أحد عوامل الجذب السياحي لمواطني دول الاتحاد الأوروبي، نتيجة العوامل الثقافية والاجتماعية المشتركة.

ج - **عامل الهجرة:** تعتبر غالبية المهاجرين العرب في أوروبا مغربية، والأرقام تؤكد ذلك، حيث إن نسب الهجرة الشرعية واللاشرعية مرتفعة، وذلك منذ فترة تاريخية بعيدة، إذ إن التمازج بين الثقافات يساعد على الاندماج (هناك حوالي ثمانية ملايين مغاربي مهاجر في أوروبا).

د - **العامل الاقتصادي:** تعدّ أوروبا المتعامل الرقم واحد في منطقة المغرب العربي، خاصة في مجال الطاقة. وقد تحقق نتيجة التعاون بينها وبين أقطار المغرب العربي ما يلي:

- استفادة الدول الأوروبية من المواد الأولية في أقطار المغرب العربي.

- فتح أسواق جديدة للمنتجات الأوروبية.

- استخدام يد عاملة رخيصة في أوروبا.

- تقديم مساعدات مالية وتقنية أوروبية إلى الأقطار المغربية الثلاثة.

- فتح استثمارات جديدة داخل الأقطار المغربية.

كما إن أهمية العامل التقني في تحقيق التنمية في الأقطار المغربية لا يمكن أن يتحقق من دون نقل التكنولوجيا من دول الاتحاد الأوروبي، حيث تعدّ الطاقة عاملاً مهماً للدول الأوروبية، باعتبارها دولاً غير منتجة للبتروال والغاز، وإن أقرب وأكبر مصادر البتروال والغاز إلى أوروبا الغربية هي منطقة البحر المتوسط، وبخاصة أقطار المغرب العربي، الأمر الذي يجعل الدول الأوروبية تهتم بهذه المنطقة لضمان استمرار تدفق مصادر الطاقة إليها.

لقد عرفت العلاقات المرتبطة بمجال الطاقة بين الضفتين تذبذباً، حيث إن ما ميّز هذه الفترة هو توافر مصادر الطاقة الواردة من أقطار حوض البحر الأبيض المتوسط، وهذا الوضع ساعد الدول الأوروبية على تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع ما بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٧٣.

لكن منذ الأزمة البترولية في أوروبا عام ١٩٧٣ وبعدها، وارتفاع أسعار النفط، وحدوث عجز في موازين مدفوعات الدول الأوروبية منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي، بدأ التنافس على بترول الأقطار المغاربية، ولا سيّما من طرف كندا والولايات المتحدة الأمريكية.

هـ - **العامل السياسي والأمني:** انتهج الاتحاد الأوروبي سياسة متوسطة نشطة تتمثل في الماضي بمواجهة خطر انتشار الشيوعية في المنطقة، والعمل على استقرار الأمن فيها (السوق الأوروبية المشتركة)، أما حالياً، فقد استمرت هذه السياسة المتوسطة، لكنها أخذت الآن في الاعتبار المستجدات التي طرأت على المنطقة، بالتركيز على هذه المنطقة لخلق مصالح متبادلة، وبالتالي الإبقاء على أهمية الفاعل الدولي<sup>(٣)</sup> في العلاقات الأوروبية - المغاربية.

لكن جلّ هذه العوامل المحفزة على تحقيق علاقات بينية ناجحة بين أوروبا كاتحاد، والأقطار المغاربية الثلاثة لم ترتق إلى الأهداف المرجوة والمتمثلة بالشراكة، رغم أنها مشروطة بلا عضوية، ومن ثم إمكانية التكامل والاندماج. ونستنتج أن المناقض لهذه المزايا هو الطرح السلبي في طبيعة هذه العلاقات والمتمثل بالتطرق إلى المشاكل الناجمة عن العلاقات الأورو - المغاربية (دائماً بالتركيز على الجزائر، وتونس، والمغرب).

## ٢ - مشاكل العلاقات الأورو - مغاربية

إن التعاون السائد بين الدول الأوروبية والأقطار المغاربية لا ينفي وجود مشاكل بينهما، فبالرغم من التجانس الموجود بينهما من حيث القرب الجغرافي، والثقافة المشتركة، وسهولة الاتصال، إلا أننا سنتطرق إلى المشاكل من خلال المواضيع، ومشاكل التعاون في إطار عام. ويُقصد بالمشاكل من خلال المواضيع أن هناك توجهاً قائماً محدداً للعلاقات الأورو - المغاربية في مجالات معينة من دون أخرى، وهي:

أ - **مشكلة الهجرة غير الشرعية:** تسجل الهجرة غير الشرعية من الأقطار المغاربية نحو أوروبا سنوياً مئات الوفيات لمهاجرين عبر البحر من المغرب إلى إسبانيا، ومن الجزائر نحو فرنسا، ومن تونس نحو إيطاليا (كما عرفت تطوراً كبيراً نتيجة للثورات التي عرفتتها بعض الأقطار المغاربية التي تعاني هشاشة أمنية، وخصوصاً تونس وليبيا).

ب - **المشاكل الاقتصادية:** تهدف الشراكة إلى خلق منطقة تبادل حرّ لمصلحة الدول الأوروبية، حيث تعتبر الأقطار المغاربية سوقاً لها، رغم أن هناك خسارة لحقوق الرسوم الجمركية بالنسبة إلى الأقطار المغاربية. فالأقطار المغاربية هي أقطار زراعية وطاقيّة، على عكس الدول الأوروبية التي هي دول صناعية. فالفجوة موجودة دائماً بين الشمال المصنّع والجنوب المتخلف، والعلاقة مستمرة بين طرف قوي وطرف ضعيف.

(٣) Kenneth Waltz, «Realist Thought and Neorealist Theory», in: Andrew Linklater, *International Relations, Critique Concepts in Political Sciences* (London; New York: Routledge; Taylor and Francis Group, 2000), vol. 1, pp. 322 and 1521-1535.



ج - **المشاكل السياسية:** لا يساعد اختلاف المؤسسات المكوّنة للأنظمة السياسية للأقطار المغاربية على الشراكة مع الدول الأوروبية، باعتبار أن طبيعة العلاقة هي علاقة اتحاد مع أقطار. فعدم استقرار الأوضاع الداخلية في الأقطار المغاربية يؤثر في علاقاتها الخارجية، وبخاصة مع دول الجوار، والمتمثل بالاتحاد الأوروبي كقوة معيارية كبرى<sup>(٤)</sup>، حيث إن هناك من مبادئ سياستها الخارجية المشتركة مبدأ الشرطية في التعامل مع الدول التي تنتهك فيها الحريات العامة، ومن ثم لا تعاون من دون إصلاحات سياسية.

إن معطيات وواقع هذه العلاقات توجب علينا التعامل معها وفق المنظور السلبي، لذا فقد عمدنا إلى إبراز المشاكل التي تضمّنتها بالتطرق إليها من خلال المستويات التالية:

- من خلال المواضيع.

- أما مشاكل التعاون عامة، فهي مرتبطة بتكريس الهيمنة والتبعية والسيطرة الأوروبية على الأقطار المغاربية في ظلّ فشل الإصلاحات الداخلية، والتركيز على الجوانب الاقتصادية أكثر من الجوانب الأخرى. وهذه الجوانب هي:

- **مشاكل الجوار في ما بين أقطار المغرب العربي الثلاثة:** تفسر هذه المشاكل في ظلّ علاقة سلبية في التعاملات البينية بين الأقطار المغاربية الثلاثة، والتي لا تتعدّى ستة بالمئة من تعاملاتها الخارجية، حيث يرى كل قطر أن القطر المجاور هو السبب في مشاكله، وكل طرف يعلّق مشاكله على الطرف الآخر، فالخلافات الحدودية والمشاكل السياسية الداخلية في كل قطر عملت على جعل الأقطار المغاربية عاجزة عن إحياء دور المؤسسات التكاملية، وعن بلورة استراتيجية موحّدة تجاه الاتحاد الأوروبي.

- **مشاكل الأقطار المغاربية مع الاتحاد الأوروبي:** لقد اقتصر مجال التعاون على الميدان الاقتصادي والتجاري، وخصوصاً في ميدان الطاقة. أما المساعدات الأوروبية المقدمة إلى الأقطار المغاربية، فهي مشروطة بضرورة انتقال هذه الأخيرة نحو الإصلاح السياسي والتداول على السلطة (التحول الديمقراطي)، وهذا ربما يتعارض مع مصالح النخب الحاكمة في هذه الأقطار، إذ إنه لا يخدمها.

- **مشاكل الاتحاد الأوروبي مع الأقطار المغاربية (مقاربة أمنية):** ترى الدول الأوروبية أن المنطقة المغاربية هي مصدر تهديد (الهجرة غير الشرعية، والإرهاب، والمخدرات، والجريمة المنظّمة)، وقد نجح الاتحاد الأوروبي بالعمل على انضمام دول إليه من شمال أوروبا، في توجّهاته نحو الشراكة من دون فرض العضوية مع بعض الدول من شرق أوروبا<sup>(٥)</sup>، استثناء من سياسات الجوار الأوروبية تجاه الجهة الجنوبية من بحر المتوسط، وبخاصة الأقطار المغاربية

Ian Manners, «Normative Power Europe: A Introduction in Terms», *Journal of Common Market Studies*, vol. 40, no. 2 (2002), p. 238.

Roland Dannreuther, «Developping the Alternative to Enlargement: The European Neighbourhood Policy», *European Foreign Affairs Review*, vol. 11, no. (2006), pp. 183-201.

الثلاثة، وهي كل من الجزائر، وتونس، والمغرب، حيث يؤكد في تعامله معها قطراً بقطر، أنه مستعدّ للتعاون في ظل علاقة مشروطة بالمزيد من الإصلاحات السياسية، والتحول أكثر نحو الديمقراطية، وكأساس لأي شراكة فعلية ناجحة. لكن، هل إذا ما نجحت هذه الأقطار الثلاثة بالوصول إلى تداول ديمقراطي فعلي، يمكنها أن تفكر في شراكة واندماج في عضوية مع الاتحاد الأوروبي في ظلّ القرب الجغرافي؟

### ٣ - الحلول للمشاكل الأورو - مغاربية

تقوم مختلف الحلول المقترحة على تعظيم البدائل لصانع القرار السياسي في أقطار المغرب العربي، أو حتى في دول الاتحاد الأوروبي، من خلال نظرة تشاركية، وهذا عن طريق:

- محاولة إيجاد شريك أفضل عوض التركيز على الاتحاد الأوروبي إن استمر في نظرتة السلبية إلى المنطقة.

- البحث عن سبل تحقيق التنمية المستدامة بمكافحة الفساد وتحقيق الحكم الرشيد كغاية.

- الإصلاح السياسي والعمل على تفعيل العملية الديمقراطية بإشراك الفواعل الحكومية وغير الحكومية في صناعة القرار الرسمي في المنطقة المغاربية من زاوية التداول الديمقراطي.

- الاهتمام بالقطاع الزراعي من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي، والعمل على التطور التكنولوجي.

- تقديم الدول الأوروبية حلولاً فعلية بتغيير نظرتها السلبية إلى الأقطار المغاربية، على أساس أنها مصدر تهديد وخطر، إلى نظرة إيجابية، باعتبارها شريكاً استراتيجياً، في ظلّ حالة الاستقرار التي تعيشها اقتصادياً وسياسياً<sup>(٦)</sup>.

- تقديم الأقطار المغاربية حلولاً جدية وواقعية، وليس مجرد حلول نظرية، كأن:

- تعمل على استخدام مصادر الطاقة كورقة رابحة لتساوم الدول الأوروبية على المخصصات المالية لتأهيل الاقتصادات المغاربية.

- تتعامل مع الطرف الأوروبي كوحدة اقتصادية متكاملة، الأمر الذي يؤهلها للحصول على مكاسب أكبر.

- تحاول التركيز في إطار هذا التعاون على المشروعات التي تقوم بتطوير الصناعات الحديثة للاستفادة من التجارب الأوروبية.

- تعمل على تسهيل المعاملة البيروقراطية في المؤسسات الإدارية.

إن طبيعة العلاقة الجدلية القائمة بين تصوّرات الاتحاد الأوروبي والأقطار المغاربية الثلاثة متناقضة، فأوروبا تشترط لأي تعامل مع هذه الأقطار إصلاحات سياسية واقتصادية،

(٦) Commission Européenne, «La Politique européenne de Voisinage», Office des publications officielles des communnautes européennes (Luxembourg) (2007), p. 23.

وفي المقابل لا تعمل على تقديم حوافز لهذه الأقطار لتحقيق ذلك، لأنها مشروطة. أما الأقطار المغاربية الثلاثة، فتعلم أن الشروط الأوروبية ليست حافزاً للوصول إلى تحقيق تلك الإصلاحات، بل تعتبرها عائقاً أمام تحقيق أي تقدم لتحقيق الإصلاحات المرجوة، ومن ثم تسعى إلى التنويع في الشركاء، إن أمكن، وهذا ما نلاحظه في تعاملها مع الشريك الجديد في المنطقة، والمتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية.

#### ٤ - التنافس الأوروبي - الأمريكي في منطقة المغرب العربي

أسهم ظهور الاتحاد الأوروبي في ظهور مفاهيم جديدة في العلاقات الدولية، حيث يعتبر التنافس من المنظور الليبرالي نوعاً من التعاون، وهو أمر مشروع، إذ إنه قائم على صراع مع الإبقاء على الطرف الآخر، على عكس الصراع من المنظور الواقعي، الذي يقوم على محاولة كل طرف القضاء على الطرف الآخر.

لقد فشلت العلاقات الأوروبية - المغاربية في التطور للأسباب التالية:

- تريد أوروبا الموحد إقامة علاقات مع المنطقة من باب المشروطة من دون تقديم حوافز<sup>(٧)</sup>، وبالتالي تشترط على هذه الأقطار الإصلاح السياسي والاقتصادي، والاستقرار الأمني، لتفعيل عملية الشراكة من دون تقديم فرص للعضوية (رفض انضمام المملكة المغربية في عام ١٩٨٧).

- ترى الأقطار المغاربية في سياسات الاتحاد الأوروبي أنها مشروطة من دون تقديم مساعدات للإصلاح، ومن ثم العدول عن الاستمرار مع هذا الشريك والبحث عن بديل آخر في المنطقة، الذي قد يكون الولايات المتحدة الأمريكية. فطبيعة التنافس هي في المنطقة، وليس على المنطقة، وهذا الأمر ذو طابع قانوني بوجود اتفاقيات اقتصادية عديدة.

تفسّر هذه الاستراتيجيات البديلة التي بدأتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٩٨ بزيارة ستورات أزنستات (مساعد كاتب الدولة للزراعة الأمريكي)، والرغبة في التعامل مع الأقطار الثلاثة كاتحاد، كيفية وضع اللجنة الأولى من التنافس في المنطقة، ومن خلال المقارنة نسعى إلى تحديد نشأة وتطور التنافس الأوروبي - الأمريكي في المنطقة المغاربية، ومختلف الاستراتيجيات المضادة التي وضعتها الأقطار المغاربية الثلاثة.

#### ٥ - الوجود الأوروبي في المنطقة

بدأ الوجود الأوروبي في المغرب العربي منذ مرحلة الاستعمار، وقد تلتها موجة استقلال هذه الأقطار، حيث بنت أوروبا الموحد سياستها تجاه المستعمرات على مقاربتين ميّزتها مرحلتان:

Dov Lynch, «The New Eastern Dimension of the Enlarged EU: Partners and Neighbours a CFSP (V) for a Widen Europe», *Challot Paper*, no. 64 (September 2003), pp. 49-50.

أ - المرحلة ١: جيل الارتباط (١٩٥٧ - ١٩٥٩): بدأت منذ عام ١٩٥٧ بعد استقلال تونس والمغرب عام ١٩٥٦، إذ ذكرت الجزائر بالاسم في ملحق اتفاقية روما، باعتبارها مستعمرة فرنسية، حيث عملت فرنسا بخاصة على إبقاء التعاون مع هذه الأقطار تقنياً وفنياً بموجب اتفاقيات خاصة.

ب - المرحلة ٢: جيل فك الارتباط: جاءت في مجموعة من الاتفاقيات القانونية التي تطورت منذ اتفاقية ياوندي في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٦٣، إذ كان للصندوق الأوروبي للتنمية دور في تقديم المساعدات إلى الدول الأفريقية (المستعمرات السابقة) بهدف خلق منطقة للتبادل الحر. وقد استفادت ١٧ دولة أفريقية من تلك المساعدات لمدة ٥ سنوات (استفادت الجزائر بموجب اتفاقية إيفيان عام ١٩٦٢ من مساعدات مالية وتقنية مقابل استغلال النفط من قبل فرنسا).

أما اتفاقية ياوندي الثانية التي وقّعت في تموز/يوليو ١٩٦٩، فقد دخلت حيّز التنفيذ سنة ١٩٧١، وبموجب هذه الاتفاقية تقدم المساعدات من قبل الصندوق الأوروبي للتنمية إلى المستعمرات، ولا سيّما الفرنسية منها، حيث كان عدد الدول المستفيدة من الصندوق ٢٠ دولة (باستثناء الأقطار المغاربية). إلا أنه بداية من عام ١٩٧٣ حدثت قطيعة مع التصورات السابقة بانضمام بريطانيا ودول أخرى من أفريقيا والباسيفيكي والكاربيبي (APC: Pays Afrique pacifique et caraïbes) إلى السوق الأوروبية المشتركة.

تطورت العلاقات الأورو - المغاربية في مرحلة الحوار شمال - جنوب منذ اتفاقية لومي عام ١٩٧٥ التي جاءت في خمس اتفاقيات تمتد كل واحدة على خمس سنوات، وقد اهتمت بالتنمية الصناعية، وبحقوق الإنسان والديمقراطية، وبالحكم الرشيد، وبالمراة وحماية البيئة.

وفي عام ٢٠٠٠، وقّعت اتفاقية كوتونو التي تسري حتى عام ٢٠٢٠، وقد خصّص الصندوق الأوروبي للتنمية الريفية حوالي ١٥ مليار أورو كمساعدات.

ونستنتج من هذه الاتفاقيات ما يلي:

- أن أوروبا هي أقدم من حيث الوجود في المنطقة من الولايات المتحدة الأمريكية، واستخدمت آلية المساعدات لتكريس الهيمنة.

- جاءت الورقة الاستراتيجية للجوار عام ٢٠٠٤ كمحدّد للمبادئ والأهداف الأساسية لسياسة الجوار الأوروبية ونطاقها الجغرافي، وكتطور في مسار برشلونة<sup>(٨)</sup>. أما عن الوجود الأمريكي في المغرب العربي: لماذا تأخر الوجود الأمريكي؟ لقد أعطت أمريكا مهام لأوروبا للاهتمام بالمنطقة ومواجهة المدّ الشيوعي فيها، إلا أن هناك إعادة قراءة جديدة للوضع منذ عام ١٩٩١، لأن الخطر الشيوعي زال (سقوط الاتحاد السوفياتي).

(٨) شركاء جنوب المتوسط: الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، سورية وتونس.

• إن تغيّر حدود الاتحاد الأوروبي هو معضلة سياسية لأوروبا الموحدة ولدول الجوار الجنوبي<sup>(٩)</sup>، وهي تجعل من البحث عن استراتيجيات جدية أمراً حتمياً في ظلّ فشل المقاربة الأوروبية للتنمية في هذه الأقطار.

## ٦ - الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (NEPAD: The New Partnership for African's Development)

تعدّ هذه الشراكة أول مبادرة من جانب الدول الأفريقية لتحقيق الشراكة والتنمية في القارة، اعتماداً على قدراتها الذاتية، ومشاركة الأطراف المانحة، كالاتحاد الأوروبي، على أساس تحقيق المصالح المشتركة. وقد أقرّ القادة الأفارقة في مؤتمر التنمية الأفريقية الذي عُقد في لوكس عام ٢٠٠١ وثيقة وخطة شاملة لتحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر وسدّ الفجوة بين أفريقيا والعالم المتقدم. وقد أطلق على هذه الوثيقة اسم: «A New African Initiative: Merger of the Millennium Partnership for African Recovery and the Omega Plan».

وتستند هذه المبادرة إلى وثيقتين منفصلتين، هما:

أ - المبادرة ١: وهي تعبّر عن رؤية الرئيس «تابو مبيكي»، رئيس دولة جنوب أفريقيا، منذ عام ٢٠٠١ بحسابها جزءاً من مشروعه الخاص بتحقيق النهضة الأفريقية. وقد أطلق على هذه الوثيقة بعد تطويرها: «برنامج المشاركة الألفية لإنعاش أفريقيا» (ماب) (MAP).

ب - المبادرة ٢: جاءت بالموازاة مع المبادرة الأولى، وقد أعدّها الرئيس السنغالي عبد الله وادي، وأطلق عليها «خطة أوميغا» (OMEGA Plan)، وأظهرها لأول مرة أمام مؤتمر القمة الفرنسية/الأفريقية في «ياوندي» عام ٢٠٠١. وقد أخذت هذه المبادرة طريقها إلى القمة غير العادية لمنظمة الوحدة الأفريقية في سرت (ليبيا)، حيث عرضها الرئيس «وادي» أمام المؤتمر. وجاء دمج الوثيقتين في مبادرة موحدة تعبّر عن موقف أفريقي موحّد وواضح تجاه قضايا القارة الملحة كالشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد).

شكّل المؤتمر لجنة لتنفيذ المبادرة من رؤساء ١٥ دولة أفريقية، أنيط بها تولي إدارة جميع الأمور المتعلقة بتنفيذ المبادرة. وفي أول اجتماعاتها في نيجيريا في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، تم إعلان الصيغة النهائية للاستراتيجية، مع تغيير اسمها إلى: «الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (NEPAD)» كبرنامج عمل للنهوض بالقارة الأفريقية في الألفية الثالثة بغايات، مثل:

- القضاء على الفقر، والتنمية المستدامة.
- الحكم الرشيد، ك مطلب أساسي للأمن والسلام والاستقرار.
- الشراكة الأفريقية - الأفريقية مع قيام شراكة عادلة مع بقية دول العالم.

• تخصيص ٦٥ مليار دولار للإقلاع الاقتصادي، وللوصول إلى نسبة نمو سنوي تقدر بـ ١٢ بالمئة.

• التوجه نحو المزيد من التكامل الإقليمي للوصول إلى التكامل القاري.

• التحول الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان في القارة.

• أعلى سلطة في الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد) هي قمة رؤساء وحكومات دول الاتحاد الأفريقي، وهناك لجنة رؤساء الدول والحكومات التنفيذية التي تتكون من ٢٠ دولة. كما أن هناك ٣ ممثلين لكل منطقة جغرافية في أفريقيا، ولجنة تسييرية مكوّنة من شخصين للقارة أعضاء في اللجنة التنفيذية، وأخيراً هناك سكرتيرية «النيباد» ومقرها مدراند في جنوب أفريقيا.

تعتبر «النيباد» محاولة جادة من الدول الأفريقية للعمل على تفعيل استراتيجية تنمية بعيدة من هيمنة الطرفين الأوروبي والأمريكي، رغم المشاكل التي تعترضها، والمتمثلة أساساً بالتفاوت الكبير بين دول القارة.

إن العلاقات الأوروبية - المغربية كتوجه تمثيلي لبعض الاستراتيجيات التنموية المطروحة في القارة، تجعل من التعامل بين الطرفين القوي والطرف الضعيف كإجابة عن الفرضية الموقّعة التي انطلقنا منها، وهي أن الأقطار المغربية الثلاثة إذا ما أرادت تحقيق تنمية مستدامة واستقرار سياسي واقتصادي، يجب أن تفعلّ توجهات قائمة على العلاقات البينية في ما بينها.

## خاتمة

انطلقنا في دراستنا للعلاقات الأورو - المغربية من فرضية أساسية تتمثل بأن عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي، ووجود مشاكل داخلية، لجأ الطرفان إلى طرف خارجي. فبالنسبة إلى الطرف الأوروبي، حاولنا تحديد المفهوم المناسب الذي يمكن إسقاطه فعلاً على محتوى العلاقات الأوروبية - المغربية، والذي يمكن من خلاله تفسير وفهم العلاقات الأوروبية - المغربية. وقد حدّدنا بعد عرض المفاهيم المختلفة (تعاون، وشراكة، واعتماد متبادل) أن مفهوم التعاون هو المفهوم المناسب لوصف هذه العلاقة ودراستها وتفسيرها من مدخلها التعاوني، باعتباره محاولة لتقريب سياسات الدول في مجالات معينة، بحيث لا يؤدي إلى تكوين مؤسسات مشتركة ودائمة، وذات طبيعة موقّعة، ويتميز بوجود أهداف مجردة وغير مشتركة، وأن ما يروّج هو جانب دعائي. وبالتالي، فالتعاون هو عبارة عن سياسات وفاق، وتبادل ومشاركة في العديد من النشاطات، بين دول ذات مستويات إنمائية متفاوتة.

وقد افترضنا بعدها أنه لدراسة هذه العلاقة، ينبغي التعامل معها وفق تصوّرين، هما:

- التصور من منظور إيجابي (التركيز على المزايا وميادين التعاون).

- التصوّر من منظور سلبي (التركيز على عيوب ومشاكل العلاقة).

وقد عمدنا في التصور من خلال المنظور الإيجابي إلى ذكر مجموعة المزايا التي ساهمت ومهدت لقيام هذه العلاقة، وطبعها بخصوصيات وميّزات جعلت العلاقة تعرف الاستمرار، رغم تقطعها من حين إلى آخر، وتعرضها لمجموعة من الاضطرابات، الأمر الذي جعل الأطراف تعمل على تفعيل هذه العلاقة، مستغلة هذه المزايا والخصائص، وذلك من خلال توسيع مجالات وميادين التعاون، حيث برز تداخل وتشابك بين مصالح هذه الأطراف، ولا سيّما على الصعيدين الاقتصادي والأمني.

ولما كانت مجالات التعاون بين الأقطار المغربية والاتحاد الأوروبي هي مجالات وميادين متشابهة يجمعها الهدف لتحقيق التنمية والاستقرار، والعمل على تحقيق التكامل الإقليمي، فقد قمنا في هذه الدراسة بما يلي:

- ركّزنا على المشاكل والقضايا الأمنية، والحاجة إلى تحقيق الاستقرار على المستوى الإقليمي، والأمور التي تجمع الاتحاد الأوروبي بأقطار المغرب العربي الثلاثة، والتي تعتبر ضرورية لاستكمال مسيرة التطور الاقتصادي. أما بالنسبة إلى الطرف المغربي، فافتقاره إلى مقومات التنمية داخليا، جعله يبحث عن طرف خارجي يسهم في دعمه مالياً، لدفع عجلة التنمية، والخروج من بؤرة التخلف، على كل المستويات.

- انطلقنا في محاولة لتحديد الإطار النظري للدراسة من خلال الاعتماد على التحليل النظامي لفهم وتفسير العلاقات الأورو - المغربية، ومن جهة أخرى اعتمدنا على المنهج التاريخي المقارن في فهم ودراسة العلاقات الأورو - المغربية، من خلال المقارنة بين الأحداث والتركيز على العلاقات البينية بين الضفتين وفق منهج تحليل بين إقليمي.

وقد استنتجنا من دراستنا هذه ما يلي:

- أن العلاقات الأورو - المغربية هي علاقات قائمة بين: اتحاد وأقطار، فالطرف الأول، الذي هو الاتحاد الأوروبي، موحد ككتلة اقتصادية وسياسية واحدة، وهو يتعامل مع الطرف الثاني المغربي غير الموحد، ويتشكل من ثلاثة أقطار (الجزائر، والمغرب، وتونس)، وقد تعاملت معه وفق استراتيجيا انفرادية من دون العمل على خلق كيان موحد مغربي يقابل الكيان الأوروبي الموحد، وذلك من خلال عقد اتفاقيات ثنائية بين هذه الأقطار - كل قطر على حدة - والطرف الأوروبي.

- أن الوصول إلى تطوير العلاقات البينية بين الأقطار المغربية الثلاثة لا يكون إلا بتفعيل الكيان التنموي الموحد المتمثل باتحاد المغرب العربي، وبتعدي الخلافات السياسية في ما بينها لضمان الاستقرار الأمني والاقتصادي، حيث إن التركيز على الإقليمية كتوجه في العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة، كاستراتيجيا، كفيل بتحقيق الإصلاحات المختلفة في هذه الأقطار ونجاحها □